

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي

إصدار التعميم المالي لإعداد مشروع ميزانية 2013

أصدر معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية التعميم المالي الخاص بإعداد ميزانية الوزارات الاتحادية وكذلك التعميم المالي الخاص بإعداد ميزانية الهيئات والجهات الاتحادية المستقلة للسنة المالية 2013. وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 181/1 لسنة 2008 وقرار المجلس الوزاري للخدمات رقم 73 / 1 لسنة 2009 باستخدام مبادئ نظام الميزانية الصفرية في إعداد مشروع خطة ميزانية متوسطة المدى للسنوات 2011 - 2013 . وفقا للهدف الاستراتيجي لوزارة المالية في تحقيق أعلى مردود للموارد المالية وتوفير تقارير تتسم بالشفافية وضمن تنفيذ رسالة وزارة المالية في ضمان أفضل استغلال لموارد الحكومة الاتحادية من خلال الإدارة المالية الفاعلة وتطبيق السياسات المالية الرشيدة. وذلك للرفعي بمستوى إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة للوصول إلى الاستفادة المثلى لهذه الموارد في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والوصول إلى أقصى قدر من الآثار الإيجابية على المجتمع مقابل الإنفاق الحكومي. وتنفيذ الإستراتيجية الحكومية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) بتطوير أداء الحكومة الاتحادية في جميع المجالات ومنها المجال المالي والإداري والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية واتباع السياسات المالية الرشيدة وتنمية مصادر الدخل والحصول على رضا العملاء. وطلب التعميم من الوزارات والجهات الحكومية التركيز على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وحدد يوم 15 أبريل 2012 آخر موعد لتقديم مشروع الميزانية. وأكد على استعداد وزارة المالية للتعاون وتقديم الدعم الفني اللازم لأي جهة والرد على جميع الاستفسارات التي ترد من كافة الجهات الاتحادية. وكذلك مواصلة التدريب على جميع عمليات إعداد مشروع الميزانية بواسطة الفنيين المختصين بالوزارة للجهات الاتحادية التي ترغب في ذلك.

المصدر: البيان

التعليق:

من الجدير بالذكر انه صدر قرار مجلس الوزراء رقم (181/1) لسنة 2008م وقرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (73/1) لسنة 2009م بشأن إعداد مشروع ميزانيات خطط متوسطة المدى ثلاثية السنوات (2011م - 2013 م) وفقا لمبادئ نظام الميزانية الصفرية . والميزانية الصفرية هي طريقة لتقدير مصاريف كل فترة جديدة، ويتم إعدادها في فترات منتظمة بناء على قاعدة الصفر بحيث يتم تحليل تكلفة كل أنشطة الجهة وتحديد تكلفتها، ثم تُبنى الميزانية، ضمن السقف المحدد لها مسبقاً، بغض النظر عما إذا كانت أعلى أو أقل من الميزانية السابقة وتحدد تكلفة إجمالي الميزانية بشكل تصاعدي للأنشطة المنفذة، تركز الميزانية الصفرية على التكلفة وأولويات الأنشطة وحسن استخدام الموارد. والهدف هو تحديث إجراءات إعداد الميزانية العامة للاتحاد و تطوير منهج الميزانية والإجراءات في الحكومة الاتحادية ويتضمن إعداد مشروع الميزانية وفقاً لخطة متوسطة المدى ثلاثية السنوات والتي تتطلب توزيع الموارد المالية خلال السنوات الثلاث القادمة حيث إن مدى الثلاث سنوات يسمح بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالأسباب وآثارها وتوفير مجال لتخصيص الموارد المالية بصورة أفضل. منهجية مراجعة المصروفات الحكومية: تحديد وتطبيق استراتيجية لتحليل المصروفات: بمعرفة الأغراض العديدة للإنفاق الحكومي والأدوات المتنوعة والشكاوي المقدمة من العملاء والمعنيين فمن الضروري أن يسير العمل مسترشداً باستراتيجية متكاملة. وتحديد استراتيجية لتحليل المصروفات الحكومية تبدأ بسلسلة من الأسئلة تهدف إلى تقييم وضع الإنفاق الحكومي في الدولة. تقييم الميزانية الاتحادية.

إدارة الأداء: إن التحدي في عملية إدارة الأداء هو تحفيز موظفي الحكومة بحيث يقدمون أفضل ما لديهم لتطبيق استراتيجية الوزارة أو الهيئة المستقلة التي يعملون بها. وفي هذا السياق لابد أولاً من تحديد مسؤوليات كل موظف بدقة والأهداف المتوقع تحقيقها من خلال منصب كل منهم. . ومن المهم إجراء المقارنة في نهاية الفترة بين النتائج التي تحققت بالفعل وبين الأهداف المعلنة والمطلوب تحقيقها وتحديد نسبة القرب أو البعد عن تحقيق الهدف، وفي حالة التأكد من أن النتائج المحققة بعيدة عن تحقيق الأهداف المعلنة ، لابد من تحديد الأسباب والتأكد من أن الأهداف واقعية وقابلة للتحقيق وفي مستوى قدرات العاملين والأدوات المستخدمة .

الدولية



انطلاقة بطينة لصناديق الثروة السيادية في الدمج والاستحواذ في 2012

صفحة 02

اليونان قد تتعرض في سداد ديونها رغم خطة الإنقاذ

صفحة 02

للإقليمية



مصر تطرح مشروعات تنمية باستثمارات 250 مليار دولار

صفحة 03

ربط السعودية ومصر بجسر الملك عبدالله ويبدأ العمل فيه العام المقبل بتكلفة مبدئية تبلغ 3 مليارات دولار

صفحة 03

الهدية



1.1 تريليون درهم توقعات حجم التجارة الخارجية للإمارات

صفحة 04

مراجعة السياسة التجارية للإمارات للمرة الثانية نهاية الشهر الحالي

صفحة 05

المقال الأسبوعي

الإنفاق الحكومي

صفحة 06



4 مارس 2012

انطلاقاً بطيئة لصناديق الثروة السيادية في الدمج والاستحواذ في 2012

أظهرت بيانات أن صناديق الثروة السيادية أصبحت تحجم عن ابرام صفقات دمج واستحواذ كبيرة على الأقل في العن ان الاحجام المعلنه لتلك الانشطة هبطت الى أقل من عشر مستواها في العام الماضي. وهبطت أنشطة الدمج والاستحواذ المعلنه عالميا بمشاركة هذه الصناديق الى 787 مليون دولار في الفترة من يناير كانون الثاني الى 28 فبراير شباط مقارنة مع 8.6 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وصناديق الثروة السيادية صناعة عملاقة قوامها أربعة الى خمسة تريليونات دولار تدير ايرادات لصالح الاجيال القادمة. وأعلنت هذه الصناديق عن 15 صفقة حتى الان مقارنة مع 18 صفقة في الفترة نفسها من 2011. وبالتأكيد فان حجم الصفقات التي تم الاعلان عنها ليس كبيراً. ويقول خبراء ان صناديق الثروة السيادية أصبحت تفضل الاستثمارات المباشرة بشكل أكبر و ابرام صفقات أقل بأحجام أكبر في قطاعات تحقق لها تدفقات نقدية مستقرة.

المصدر: رويترز

نفت برنت يهوي 3 دولارات مع انحسار مخاوف السعودية وصعود الدولار

هوت اسعار العقود الاجلة لمزيج النفط الخام برنت أكثر من ثلاثة دولارات في نهاية الاسبوع مع انحسار المخاوف من تضرر امدادات السعودية بعد ان نفت انباء عن حريق في خط انابيب ومع ارتفاع الدولار الامر الذي أضعف من اقبال المستثمرين على الاصول الأشد خطراً مثل النفط والسلع الاولية الاخرى. وفي لندن انخفض سعر عقود نفط برنت لتسليم ابريل نيسان 3.08 دولار أو 2.44 في المائة الى 123.12 دولار للبرميل وبحلول الساعة 1725 بتوقيت جرينتش انخفض 2.76 دولار أو 2.18 بالمئة الى 123.44 دولار.

المصدر: رويترز

الاقتصاد الأمريكي يسجل نمواً بمعدل 3 في المئة

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً بمعدل 3 في المئة في الربع الرابع من عام 2011، حسب البيانات الحكومية، وهو يفوق التوقعات المسبقة التي حددت نسبة النمو بـ 2.8 في المئة. وجرى تعديل الرقم لأن المستهلكين أنفقوا أكثر من المتوقع والشركات قلصت الإنفاق باقل من المتوقع. ويأمل الخبراء الاقتصاديون أن يمهّد هذا الطريق لنمو افضل العام القادم. وكانت التوقعات الأولية لنسبة النمو في الربع الأخير من العام الماضي قد أعلنت في شهر يناير الماضي، وستخضع لتعديل إضافي خلال شهر من الآن. وقد نما الاقتصاد بمعدل 0.7 في المئة إضافية في الربع الأخير مقارنة بالربع الذي سبقه الذي شهد نمواً بمعدل 2.3 في المئة، وفقاً للبيانات الأخيرة. وقال الخبير المالي تيم غريسي "هذا يبين أنه بالرغم من تقلب أسعار الأسهم في العام الماضي فإن هناك تحسناً ثابتاً في الأداء وإننا لا نتجه نحو الركود". وأضاف الخبير قائلاً إن "التعديل في التنبؤات طفيف وهو مرتبط بالماضي، لذلك سيكون له تأثير على أداء السوق هذا اليوم".

المصدر: BBC Arabic

معدل البطالة في دول منطقة اليورو يواصل الارتفاع

أظهرت بيانات أوروبية أن معدل البطالة في دول منطقة اليورو استمر في الارتفاع وسجل رقماً قياسياً جديداً في شهر يناير الماضي. ووصل معدل البطالة في سبع عشرة دولة تستخدم العملة الموحدة اليورو إلى 10.7 في المئة في شهر يناير بينما تمت مراجعة بيانات شهر ديسمبر وبلغت 10.6 في المئة. وتشير بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبية إلى وجود 16.9 مليون عاطل عن العمل داخل دول اليورو. وقالت وكالة الإحصاء الوطنية في إيطاليا إن معدل البطالة في هذه الدولة ارتفع في شهر يناير مسجلاً 9.2 في المئة وهو المعدل الأعلى في إيطاليا منذ بدء العمل بالبيانات الشهرية. وظلت إسبانيا صاحبة أعلى معدلات البطالة على الإطلاق في منطقة اليورو بمعدل 23.3 في المئة. بينما حافظت النمسا على موقعها وسجلت أقل معدل للبطالة عند 4 في المئة. أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي المكون من سبعة وعشرين عضواً فبلغت نسبة البطالة 10.1 في المئة في يناير الماضي. وحسب يوروستات فإن عدد العاطلين في الاتحاد الأوروبي بلغ نحو 24 مليون شخص.

المصدر: BBC Arabic

اليونان قد تتعثر في سداد ديونها رغم خطة الانقاذ

خفضت هيئة التصنيفات الائتمانية "موديز" التصنيف الائتماني لليونان مجدداً، مشيرة إلى احتمال تعثرها في سداد ديونها رغم الاتفاق مؤخراً على شطب ديونها. وقد خفضت موديز تصنيف اليونان إلى الدرجة الأكثر انخفاضاً في تصنيفها. وقالت موديز "جاء قرار تصنيف الذي اتخذناه اليوم مدفوعاً بمقترحات تبادل ديون اليونان الأخيرة والتي تعني أن المستثمرين سيخسرون ما يزيد عن 70 في المئة". ويشطب الاتفاق 107 مليار يورو (89 مليار جنيه استرليني) من ديون اليونان. وقالت موديز إن خطة تبادل الديون الأخيرة والتي تشمل قيام مستثمرين من القطاع الخاص بشطب معظم ما تدين اليونان به لهم، وهو ما يفدر بنحو 206 مليار يورو "ستمثل تبادل ناتج عن محنة وهو ما يعني تعثر في سداد الديون". وتقر موديز بأن خطة شطب الديون كانت ضرورية للمساعدة في استقرار اليونان ولكنها قالت إنه "يبقى احتمال التعثر حتى بعد شطب الديون قائماً بصورة كبيرة. تعتقد موديز إن اليونان ما زالت تواجه تحديات خاصة بالغطاء المالي". وإضافت موديز "من غير المرجح ان تتمكن اليونان من التعامل مع الاسواق الخاصة عند نفاذ الحزمة الثانية من المساعدات وما زالت الاصلاحات الاقتصادية والمالية في اليونان تواجه صعوبات في التنفيذ".

4 مارس 2012

مصر تطرح مشروعات تنمية باستثمارات 250 مليار دولار

يطرح المجلس الوطني للتنافسية في مصر مناقصة دولية على بيوت الخبرة العالمية والمحلية، لإعداد دراسة جدوى حول مشروع تنمية محور قناة السويس، الذي من المتوقع أن يستقطب استثمارات تقدر بنحو 250 مليار دولار. وقال رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني للتنافسية، إن الدراسة الأولية التي تم بناء عليها تبني المشروع، والتي أعدها بعض الخبراء؛ تشير إلى أن هناك فرص استثمار واعدة بهذا المحور في مجالات متنوعة، سواء تجارة الترانزيت أو الزراعة والمشروعات الصناعية، خاصة التصديرية، وأيضاً السياحية. وقال في تصريحات نشرتها، إن هذه المشروعات يتوقع أن تجتذب استثمارات بنحو 250 مليار دولار على مدى 10 سنوات، وهي الفترة التي يتوقع أن يستغرقها تنفيذ المشروع. وتوقع أن يسهم في توفير نحو مليون فرصة عمل دائمة بشكل مباشر، إلى جانب نحو مليوني فرصة عمل غير مباشرة، من خلال الخدمات والإنشاءات والمهن والمجالات الإنتاجية والخدمية الأخرى، التي ستغذي المشروع خلال مراحل التنفيذ. من ناحية أخرى، يعقد المجلس الوطني للتنافسية اجتماعات، اليوم، مع عدد من منظمات الأعمال بهدف مناقشة الاستراتيجية التي انتهى من إعدادها حول زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في كل المجالات، وحدد تقرير للمجلس القطاعات المهمة التي تمتلك قدرات تنافسية، وهي قطاع الخدمات، خاصة السياحة وصناعة البرمجيات، والصناعات التحويلية، إلى جانب قطاع الزراعة، والتي أكدت الدراسات امتلاك مصر مقومات ومزايا تنافسية تؤهلها إلى الانطلاق في هذه القطاعات، بما يسهم في جذب الاستثمارات الخارجية التي تبحث عن مشروعات وفرص واعدة، في إطار المنافسة الشرسية بين الدول الناشئة.

المصدر: العربية نت

ربط السعودية ومصر بجسر الملك عبدالله ويبدأ العمل فيه العام المقبل بتكلفة مبدئية تبلغ 3 مليارات دولار

اتفقت السعودية ومصر على إعادة إحياء مشروع جسر يربط بين البلدين، يطلق عليه اسم "جسر الملك عبدالله بن عبدالعزيز"، على أن يبدأ العمل به منتصف العام المقبل، بكلفة مبدئية تبلغ 3 مليارات دولار، وذلك وفقاً لما كشفه مصدر مسؤول في وزارة النقل السعودية وأكد مسؤول ملف مشروع الجسر البري بين مصر والسعودية، اللواء فؤاد عبدالعزيز، هذه المعلومات، كاشفاً عن تشكيل لجنة مختصة بوزارة النقل المصرية لدراسة إحياء المشروع. وأفاد المصدر السعودي أن الأسابيع المقبلة ستشهد وضع الخطوط العريضة لبداية المشروع الذي سيمتد من منطقة تبوك بين رأس حميد ومضيق تيران، إلى مدخل خليج العقبة في مصر عبر البحر الأحمر بطول 50 كيلو متراً، موضحاً أن وزارة النقل السعودية وضعت تاريخاً مبدئياً للعمل بالمشروع، وهو منتصف 2013. أما المسؤول المصري، فأكد أن وزير النقل المصري الدكتور جلال السعيد، كلفه بإعداد ملف كامل عن المشروع، وهو جاهز للتنفيذ، وكان من المقرر وضع حجر الأساس في عام 2006، وأوضح المصدر أن فوائد الجسر ستكون كبيرة جداً للبلدين، أهمها تيسير حركة التجارة والأفراد، خاصة في مواسم الحج والعمرة، وحركة العمالة المصرية بدول الخليج، والسياحة، فضلاً عن اختصار الوقت والجهد والمسافة فيما بينهما، كما أنه سيختصر على مصر مسافات كبيرة مع دول شمال أفريقيا ودول شرق خليج العقبة ودول الخليج جميعاً وسوريا والعراق والأردن، حيث إن المسافة لا تتعدى 20 دقيقة. وأبان أن هنالك دراسات مالية أكدت أن تكلفة المشروع يمكن استردادها خلال عشر سنوات فقط، عن طريق رسوم عبور الحجاج والمعتمرين والسياح والعاملين في دول الخليج. ووفقاً لمحللين اقتصاديين، سينعش الجسر الحركة التجارية بين البلدين، ويصبح ممراً دولياً لدول الخليج العابرة إلى دول شمال أفريقيا، وهو ما يسهم في تحقيق تنمية شاملة لكل المنطقة الشمالية للمملكة، وخاصة تبوك، كما سيعمل على إنعاش الحركة التجارية في ميناء ضباء، بجانب تعظيمه من المكانة السياحية لمنتجع شرم الشيخ الذي يقبل عليه السياح الخليجيون.

المصدر: الوطن

ارتفاع النقد بسلطنة عمان بنسبة 12.2 بالمائة

أظهرت احصاءات عمانية رسمية نشرت ان عرض النقد بمعناه الواسع سجل ارتفاعا بلغت نسبته 12ر2 بالمائة ليصل الى 9854ر9 مليون ريال عماني في نهاية شهر ديسمبر 2011 مقارنة ب 8784ر8 مليون ريال عماني في نفس الفترة من عام 2010. وذكر التقرير الصادر عن البنك المركزي العماني انه من بين مكونات عرض النقد بمعناه الواسع نلاحظ أن عرض النقد بمعناه الضيق (الذي يتضمن النقد خارج الجهاز المصرفي زائد الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية) زاد بنسبة 6ر6 بالمائة ليصل الى 3064ر9 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2011. أما شبه النقد (الذي يتكون من جميع أنواع الودائع بالعملة المحلية والعملة الأجنبية فيما عدا الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية) فقد زاد بنسبة 14ر9 بالمائة ليصل الى 6790 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2011 مقارنة ب 5908ر9 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2010. وأوضح انه فيما يتعلق بمصادر عرض النقد بمعناه الواسع فمن الملاحظ أن مجموع الأصول المحلية للبنوك التجارية والبنك المركزي العماني قد زاد بنسبة 7ر6 بالمائة ليصل الى 3969 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2011 مقارنة مع 3719ر8 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2010. كما زاد صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي في مجموعة (البنوك التجارية والبنك المركزي العماني) بنسبة بلغت 2ر16 بالمائة ليصل الى 5885ر9 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2011 مقارنة ب 5065 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2010. وعلى صعيد أسعار الفائدة ارتفع متوسط أسعار الفائدة على شهادات الإيداع التي تستحق بعد 28 يوماً التي يصدرها البنك المركزي العماني لامتصاص فائض السيولة من 068ر0 بالمائة في نهاية ديسمبر 2010 الى 100ر0 بالمائة في نهاية ديسمبر 2011.

المصدر: كونا

1.1 تريليون درهم توقعات حجم التجارة الخارجية للإمارات

توقع عبد الله بن احمد آل صالح وكيل وزارة التجارة الخارجية أن تسجل قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات نمواً في عام 2012 بين 15% و20% لتتجاوز لأول مرة حاجز التريليون درهم وتتراوح وفق النسب المتوقعة ما بين تريليون و84 مليار درهم وتريليون و135 مليار درهم. وكشف آل صالح في حوار مع "البيان الاقتصادي" عن أن هناك الكثير من المعطيات التي تدعم هذه التوقعات. لكنه في الوقت نفسه أوضح أن النسب المذكورة ستكون قابلة للمراجعة بصورة دورية في ضوء التطورات المستجدة. وقال آل صالح إن كافة المؤشرات تؤكد أن سنة 2011 تعتبر سنة قياسية في حجم تجارة الدولة الخارجية. مشيراً إلى أنه على الرغم من عدم صدور بيانات التجارة الخارجية للربع الأخير من العام المذكور فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع قيمتها لحوالي 257 مليار دولار تعادل 942.68 مليار درهم ونسبة نمو متوقعة تتراوح بين 22% و25%. وأضاف أنه وفقاً لبيانات رسمية فإن إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 ارتفع إلى 676.3 مليار درهم مقابل 556.1 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2010 وبنسبة نمو بلغت 21.6%. ولا تشمل هذه الأرقام المناطق الحرة ولا الصادرات النفطية. مشيراً إلى أن قيمة التجارة الخارجية للمناطق الحرة قد ارتفعت بنسبة 19% في تلك الفترة.

المصدر: البيان

سوق لتداول الشركات غير المدرجة لأول مرة بالإمارات

تدرس وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات، إطلاق سوق لتداول أسهم الشركات المساهمة العامة والخاصة غير المدرجة في سوق الأسهم الرسمية، وذلك لأول مرة في تاريخ الدولة. وذكرت صحيفة أن الخيارات المطروحة تتضمن عدداً من البدائل سيراعى فيها أن تكون متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، ومن بينها ما يصطلح على تسميته سوق خارج المقصورة، أو الـ"أوت سي"، وفيه يتم تداول أسهم الشركات المساهمة العامة عبر شاشات للتداول، وبشكل معلن، بدلاً من عقد صفقات البيع والشراء عبر اتفاقات ثنائية بين البائع والمشتري. ومن المتوقع أن تتعامل السوق الجديدة، وفقاً لما أكدته مصادر مع كلا النوعين من الشركات المساهمة (الخاصة أو المغلقة). وتتميز هذه النوعية من الأسواق، وهي منتشرة حول العالم ومعومول بها في أكثر من دولة عربية، مثل مصر والكويت؛ بأنها تتطلب اشتراطات أسهل للإدراج، ولا تتطلب معايير الشفافية والإفصاح والحوكمة، نفسها المعمول بها في أسواق الأوراق المالية الحالية في الدولة. ووفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد، فإن عدد الشركات المساهمة الخاصة (المغلقة) ارتفع خلال العام 2011 بنسبة 12 بالمئة إلى 147 شركة، بلغ قيمة رؤوس أموالها بنهاية العام 135 مليار درهم، بزيادة 7 بالمئة عما كانت عليه في نهاية 2010. وتعمل هذه الشركات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يؤدي تأسيس هذه السوق الجديدة إلى خلق رافد استثماري جديد أمام المستثمرين وأصحاب المدخرات، كما من شأنه أيضاً خلق رافد للأسواق المالية الحالية، إذ يمكن السماح بنقل إدراج بعض الشركات من سوق خارج المقصورة إليها حال استيفاء اشتراطات معينة. كما يمكن نقل الشركات المدرجة حالياً في الأسواق الرسمية إلى خارج المقصورة في حال فقدانها لأحد أو كل شروط الإدراج، ما يمنح مساهميها فرصاً للتخارج والتخلص من أسهمهم بدلاً من تجميد أموالهم فيها، وذلك حسب ما هو معمول به في كل الدول التي تعتمد هذا النظام. كما أن السوق الجديدة ستكون نافذة لشركات الوساطة لزيادة إيراداتها، لأن التعاملات سوف تتم من خلالها.

المصدر: الرؤية الاقتصادية

بنمو بلغ 39% خلال 11 شهراً من عام 2011 : 117,6 مليار درهم التبادل التجاري بين الإمارات والصين

نمت قيمة التبادل التجاري بين الإمارات والصين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي بنسبة 39%، لتصل إلى 117,6 مليار درهم (32 مليار دولار)، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، بحسب بيانات الجمارك الصينية. وأظهرت البيانات الصادرة عن الجمارك الصينية، ارتفاع الصادرات الصينية بنسبة 28% لتصل إلى 89,3 مليار درهم (24,3 مليار دولار) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، كما ارتفعت صادرات الدولة إلى الصين بنسبة 89% لتصل إلى 27,9 مليار درهم (7,6 مليار دولار) وقال التقرير "إن معظم المنتجات التي صدرتها الصين إلى الإمارات أعيد تصديرها إلى دول أخرى في الخليج وأفريقيا وأوروبا"، ويعد استخدام اليوان في تسوية جزء من هذه التعاملات التجارية نجاحاً لجهود الصين لتشجيع الاستخدام الدولي لعملةها، وتعتبر الإمارات أكبر سوق للصادرات الصينية في العالم العربي، حيث تأتي الصين ثاني أكبر مصدر للإمارات بعد الهند. وأطلقت الصين في عام 2009، برنامجاً تجريبياً يسمح للشركات في بعض الأقاليم بتسوية الواردات والصادرات باليوان. وقالت جانيث مينغ التي عينها رويال بنك أوف سكوتلاند رئيسة مكتبه الجديد للصين في لندن مؤخراً "إحدى مزايا التسوية باليوان أنهم يستطيعون الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع في الصين". وأضافت: أن هذا الإجراء اختصر الوقت اللازم لإنجاز التسويات وأن التكاليف التي يتحملها مستوردو المنتجات الصينية انخفضت لأن الموردين في الصين أصبحوا لا يضيفون مخاطر تذبذب سعر الصرف كهامش في سعر المنتج.

المصدر: الاتحاد



4 مارس 2012

مراجعة السياسة التجارية للإمارات للمرة الثانية نهاية الشهر الحالي

تبدأ منظمة التجارة العالمية في 27 مارس الحالي مراجعة السياسة التجارية للدولة في إطار التزامات الإمارات بمعايير المنظمة التي انضمت إليها في أبريل عام 1996. وكانت المنظمة أجرت المراجعة الأولى للسياسات التجارية للإمارات في أبريل عام 2006. وحددت منظمة التجارة العالمية أيام 27 و28 و29 مارس لإجراء المراجعة في مقر المنظمة بمدينة جنيف في سويسرا. وباعتبار دولة الإمارات عضواً في المنظمة، فإن أحد التزاماتها تجاه المنظمة عمل مراجعة شاملة لجميع القوانين والتشريعات المرتبطة بالسياسة التجارية، بهدف تطبيق مبدأ الشفافية ومعرفة مدى مواءمة التشريعات المحلية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعريف كيفية نفاذ المستثمر الأجنبي إلى السوق الإماراتي، وآليات خلق الفرص الاستثمارية في الدولة. وانتهت وزارة التجارة الخارجية مؤخراً من إعداد تقرير الدولة الخاص بمراجعة سياستها التجارية في صورته النهائية بالتعاون مع جميع الجهات المختصة بالدولة، ليكون محلاً للتحليل والنقاش أثناء عملية المراجعة. وتتطلع دولة الإمارات للاستفادة من نتائج استعراض السياسة التجارية للدولة أمام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي يبلغ عددها 153 دولة، لتعزيز سياستها التجارية وزيادة مكاسبها الإيجابية من مشاركتها في النظام التجاري متعدد الأطراف. كما تولي الدولة أهمية بالغة لما سيضمه تقرير المراجعة للعام 2012 من بيانات وإحصاءات، كونه أداة دولية لوقوف المجتمع الدولي ممثلاً في أعضاء منظمة التجارة العالمية على ما تشهده دولة الإمارات من درجات نمو وتقدم على مختلف أصعدة قطاعاتها وسياساتها الاقتصادية. يشار إلى أن منظمة التجارة العالمية أشادت في تقريرها عن دولة الإمارات في المراجعة الأولى التي تمت في العام 2006 بالجهود المبذولة على صعيد الانفتاح الاقتصادي والفرص الاستثمارية والاستثمار الأجنبي، حيث أكدت أن الاقتصاد الحر والمتنوع للإمارات وأهمية التجارة للأداء الاقتصادي للبلاد والقدرة الاقتصادية المتنامية يجعل من الإمارات مؤدياً مهماً للنظام التجاري متعدد الأطراف. وأشادت المنظمة وقتذاك بالأداء الاقتصادي المتميز، وجهود الإمارات في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وتكريساً لنهج الشفافية الذي جعلته الإمارات من دعائم سياستها الاقتصادية، فإن وزارة التجارة الخارجية أصدرت تقرير "مراجعة السياسة التجارية لدولة الإمارات 2010"، كبادرة طوعية ومن قبيل الاستعداد المبكر لبدء إجراءات المراجعة الثانية للسياسة التجارية لدولة الإمارات من جانب منظمة التجارة العالمية.

المصدر: الاتحاد



الإنفاق الحكومي

تعريف الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام وسيلة إشباع الحاجات العامة ومن ثم فقد احتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامة . فقد جعلت منه المدرسة التقليدية سببا "وحيدا" يبرر حصول الدولة على الإيرادات العامة بمعنى أن الدولة لا تحصل على الإيرادات العامة إلا بقصد تمويل النفقات العامة. فما هو تعريفه ؟ يمكن تعريف الإنفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام . وللمزيد من الإيضاح ستعرض لكل من :

1- عناصر الإنفاق العام : لابد للإنفاق العام من توافر ثلاثة عناصر :

أ- الشكل النقدي : يتخذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي . تقوم الدولة لإشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح الإعانات الاقتصادية والاجتماعية . ويتخذ هذا الإنفاق شكلا "نقديا" . ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى :

♦ انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما استوجب أن يكون التعامل بالنقود .

♦ يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية . وهذه الرقابة يسهل إجرائها إذا كان الإنفاق العام على شكل نقدي .

♦ يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره والتهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال للسلطات الحكومية لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر .

♦ يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة . ذلك أن الدولة بفرض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم .

ب- صفة القائم به : الإنفاق العام يقوم به شخص عام . وهذا الوصف يشمل الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة والمؤسسات

والشركات الصناعية والتجارية التي تملك الدولة كل رأسمالها ، وشركات الاقتصاد المختلط إذا كانت الدولة تسيطر عليها وتتحكم في إدارتها .

ج- الغرض منه : غرض الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة . لكي يكون الإنفاق عاما" يجب أن يقصد منه تحقيق منفعة عامة . وهذا

المبدأ مبرر بأمرين أولهما أن الإنفاق العام يجب أن يشبع حاجة عامة والحاجة لا تكون عامة إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة ،

وثانيهما أن الإنفاق العام إذا حقق منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة . وهنا يثور

التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة ؟ فالماليون التقليديون يرون تحقق المنفعة العامة إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات

العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة . أما الفكر المالي الحديث فيرى أن مضمون الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق المخصص

للأغراض الاقتصادية والاجتماعية . فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن

الاقتصادي والاجتماعي .

2- ضوابط الإنفاق العام : هناك ثلاث قواعد تحكم الإنفاق العام هي :

أ- قاعدة تحقيق أكبر قدر من المنافع : ولتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تنظر في مقدار حاجة المجتمع إلى مختلف المشاريع وأن

تجري مفاضلة فيما بينها على أساس ما يحققه كل منها من منفعة جماعية ومن ثم تقرر كمية وتوقيت الإنفاق على هذه

المشاريع . ويجب أن يقسم هذا الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الاجتماعية المختلفة في كافة المناطق . والمخطط هو

الذي يقوم بالموازنة بين الأوجه المختلفة للإنفاق العام على ضوء الأهداف الموضوعية في الخطة .

ب- قاعدة الاقتصاد : يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب التبذير فيه . ومن ثم يجب عدم إنفاق أي مبلغ إلا لمبرر . فالإنفاق

العام مبرر بما يحققه من منفعة عامة ولا يمكن أن تتحقق هذه المنفعة إذا كان تبذيرا". تطبيق قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام



4 مارس 2012

لا يعني التقدير فيه وإنما الإنفاق على جوهر الموضوع بكميات كبيرة تناسبه وتجنب الإنفاق على هوامش الموضوع إلا بقدر . إن تطبيق قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام يتطلب تصافر جهود مختلفة :

♦ رقابة الرأي العام : للكشف عن مواطن التبذير .

♦ الرقابة الإدارية والبرلمانية : للكشف عن التبذير ومعاقبة القائمين به .

♦ الجهاز الإداري الكفاء : ذلك أن الرقابة الإدارية لوحدها لا تكفي

♦ لأنها لا تستطيع أن تضبط جهازا " إداريا" قليل الكفاءة .

ج- قاعدة الترخيص : تخضع النفقة العامة لأذن سابق من الجهة المختصة . هذا الأذن قد يختص بمنحه البرلمان على النطاق

المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزمني والمكاني .

الإنفاق العام غير المنتج :

وهو الفرق بين الإنفاق الحكومي على برنامج معين والإنفاق الحكومي على نفس البرنامج ولكن باستخدام كفو لذلك الإنفاق مما يترتب عليه إنفاق أقل لتحقيق الهدف نفسه . وجود الإنفاق غير المنتج يؤدي إلى عجز الميزانية أو فرض ضرائب أكثر على القطاع الخاص ، كما قد يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي . العوامل التي تؤدي إلى وجود الإنفاق الحكومي غير المنتج هي :

- البطالة المقنعة أو استخدام أعداد إضافية من القوى العاملة .
- عدم الدراسة الكاملة لجميع الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها إنجاز المشروع بأقل التكاليف
- المعارضة السياسية والإدارية لتخفيض برنامج معين .
- الفساد المالي والإداري .
- ارتفاع نسبة مشروعات " الغيل الأبيض " التي تحقق أهدافا" سياسية ولا تحقق أهدافا"اقتصادية .
- الإنفاق على مشروعات تحقق خسارة وتعد من مهام القطاع الخاص كسكك الحديد .
- إعطاء إعانات يستفيد منها الأغنياء والفقراء على السواء مع إمكانية قصرها على الفقراء فقط .

إنتاجية الإنفاق العام

الإنفاق الحكومي الأكثر إنتاجية هو الإنفاق الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفو للموارد المالية . وهناك شرطان لوصف الإنفاق الحكومي بأنه منتج هما :

- الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف
- الحصول على الإنتاج المثالي من جميع أوجه الإنفاق الحكومي بمعنى أن تعطى نتائج متساوية . ولتحقيق هذا الشرط يجب تطبيق شرط التوازن على الإنفاق الحكومي أن تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية لكل إنفاق .

المصاعب التي تعترض زيادة إنتاجية الإنفاق العام :

- ♦ عدم إمكانية قياس كل من الإنفاق غير المنتج وإنتاجيته فهناك بعض السلع العامة التي لا يمكن تقسيمها وهناك بعض السلع التي لا يوجد لها سعر في السوق .
- ♦ عدم إمكانية تقدير قيمة عناصر الإنتاج في بعض الأحيان لأن معظم الموارد تتحدد قيمتها في سوق لا تتصف بالمنافسة التامة وبالتالي لا يمكن استنتاج قيمة الفرصة البديلة من هذه الموارد .
- ♦ الحاجة إلى معرفة تفاصيل دقيقة عن الإنفاق الحكومي وأنواعه مما يتطلب إحصائيات كاملة ودقيقة عن كل أنواع الإنفاق الحكومي وهذا يصعب توفره .



4 مارس 2012

التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام: هناك نوعان لتقسيم الإنفاق الحكومي : الأول إداري يوضح العلاقة الإدارية والمالية بين الوحدات القائمة كما يوضح من له سلطة الإنفاق وعلى من تقع مسؤولية الإنفاق . الثاني اقتصادي يساعد على معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي وبالتالي يساعد على اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة لمعالجة موضوعات المالية العامة. وما يهمنا هنا هو التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام الذي يشمل الإنفاق المباشر أو الحقيقي والإنفاق التحويلي .

أولاً- الإنفاق الحكومي المباشر (الحقيقي): ويشمل جميع النفقات المباشرة للحكومة لشراء السلع والخدمات أي النفقات التي تحصل الحكومة على مقابل لها وهذه تشمل النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية .

الإنفاق الاستهلاكي : ويشمل الرواتب والأجور ، والمكافآت ، والبدلات ، ومصاريف الكهرباء والماء والهاتف والمفروشات ومصاريف النقل وجميع المصاريف الأخرى اللازمة لتسيير الجهاز الإداري الحكومي . وتمثل عادة "جزءاً" كبيراً من إجمالي الإنفاق الحكومي وقد تصل إلى 30% في بعض الميزانيات . وعندما يكون حجم الإنفاق الاستهلاكي متزايداً "مقارنة" بحجم الإنفاق الاستثماري فإن لذلك آثاراً سلبية على نمو الناتج القومي الإجمالي وعلى التنمية .

الإنفاق الاستثماري : وبأخذ شكلين : الأول هو الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الأساسية من طرق وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء والماء. وهي مشاريع هامة للاقتصاد وللقطاع الخاص في عملية التنمية . وقد يشمل الاستثمار في القوى العاملة كالإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية . والثاني هو الإنفاق على المشاريع الإنتاجية للدولة كمشاريع الصناعات البتروكيماوية . وهذا النوع له أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد والمجتمع . وكلما زاد الإنفاق الاستثماري - مقارنة" بالإنفاق الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر .

ثانياً- الإنفاق التحويلي : ويشمل جميع النفقات التي تدفعها الحكومة في شكل إعانات للأفراد أو للقطاعات أي النفقات التي لا تحصل الحكومة على مقابل لها . وبأخذ ثلاثة أشكال :

- **الإعانات الاجتماعية :** وهي تلك التي تدفع لفئة معينة من أفراد المجتمع لتحسين أحوالهم الاجتماعية والوصول بهم إلى مستوى معين من المعيشة . وتشمل هذه الفئة العجزة والأرامل والمعاقين والعاطلين عن العمل . وتأخذ أشكالاً مختلفة : مبالغ نقدية تدفع مباشرة "للمستحقين أو إعانات تدفع بصورة عينية كبطاقات الغذاء والملابس و...

- **الإعانات الاقتصادية :** وهي التي تقدمها الدولة إلى القطاعات والمؤسسات الإنتاجية بقصد تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج لبعض السلع الأساسية . وتأخذ أشكالاً عديدة : تقديم قروض بدون فوائد لبعض القطاعات- تقديم الإعانات النقدية المباشرة أو غير المباشرة- تقديم الإعانات العينية مثل تقديم الأرض اللازمة لإقامة المشروع بالمجان أو بسعر رمزي.

- **الإعانات والمساعدات الخارجية :** وتشمل الإعانات التي تأخذ شكل هبات تقدم من دولة إلى أخرى وذلك في صورة عينية أو نقدية ، كما تشمل القروض بدون فوائد المقدمة من دولة إلى أخرى لأسباب سياسية أو إنسانية .

التقسيم الإداري للإنفاق العام

هناك ثلاث طرق للتقسيم الإداري للإنفاق العام كل منها يحقق أهداف مختلفة عن الأهداف التي تحققها الطرق الأخرى :

1- **الوحدة التنظيمية:** ويتم التقسيم وفقها على أساس الوحدات الإدارية التي تكون الجهاز الإداري للدولة كالوزارات والمؤسسات العامة . ويقسم الإنفاق داخل كل وزارة ومؤسسة عامة إلى عدة أقسام حسب طبيعة الأعمال التي يقوم بها كل قسم كالشؤون الإدارية المختلفة داخل كل وزارة أو مؤسسة ، آخذاً بالحسبان طبيعة الأعمال التي تقوم بها الوحدات الإدارية والأهمية النسبية لتلك الوحدات الإدارية .

2- **الأنشطة الحكومية :** وبموجبها يتم التقسيم حسب التقسيم الوظيفي للنشاطات التي تقوم بها الحكومة حيث تجمع النشاطات المتجانسة ضمن ميزانية واحدة كأعمال الدفاع ، والشؤون الاقتصادية ..آخذاً بالحسبان الأهمية النسبية لكل نشاط حاضراً" ومستقبلاً".

3- **موضوع النفقة العامة :** وبموجبها يتم التقسيم على أساس الغرض من النفقة كأن يقسم الإنفاق العام إلى أبواب مثل باب الرواتب والأجور ، والصيانة، والتشغيل ، والإعانات ، والإنفاق الاستثماري . ويقسم كل باب إلى عدة فصول مثل فصل الرواتب وفصل الأجور . كما يقسم كل فصل إلى عدة بنود مثل بند الرواتب المستديمة وبند الرواتب غير المستديمة ...